

أثر استراتيجيات الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية

سليمان، محمد سعيد علي حسين. (٢٠٢٤). أثر استراتيجيات الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح
باستخدام إعادة التصنيف: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. المجلة
العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ١٥، ع ٤٤، ٦٥٦ - ٧١٦. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/155290518>

Prepared by

سليمان الجبرين



يظهر أن الباحث اعتمد بصورة أساسية على نماذج الانحدار المتعدد لقياس أثر الاستراتيجيات الإدارية على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف، وهو أسلوب يتوافق مبدئياً مع طبيعة المتغيرات وأهداف البحث. ففي اختبار الفرضية الأولى مثلاً، أثبتت النتائج دلالة معنوية لمتغير الإيرادات غير التشغيلية كمؤشر على إعادة التصنيف، عند مستوى $(p < 0.01)$ ، بما يشير إلى وجود ارتباط فعلي بين استراتيجية القيادة بالتكلفة وإدارة الأرباح عبر إعادة تصنيف المصروفات. وهذا يعكس اختياراً مناسباً لأداة تحليل قادرة على قياس قوة التأثير وتحديد وزن كل متغير مستقل، مما يعزز الاتساق بين المنهج الإحصائي والإطار النظري للبحث.

تقييم ملائمة الأساليب الإحصائية

إلا أنّ الدراسة، رغم اعتمادها على النماذج القياسية، تُظهر نقصاً واضحاً في معالجة الجوانب التشخيصية لهذه النماذج، مثل اختبار تعدد الانخفاط، تجانس التباين، أو ملائمة النموذج، وهو ما يحد من قوة النتائج الاستدلالية ويجعل الاعتماد على المعنوية الإحصائية وحدها غير كافٍ للحكم على صلاحية العلاقات المقاسة. كما أنّ التحليل الوصفي اكتفى بعرض المتوسطات والانحرافات المعيارية دون إجراء اختبارات فروق تتحقق من معنوية الاختلاف بين الشركات ذات الاستراتيجيات المختلفة، رغم عرض فروق كمية بين المجموعات دون دعمها بأدلة إحصائية حاسمة. وعليه، فإن الأساليب المختارة مناسبة في أصلها، لكنها جاءت ناقصة من حيث التكامل المنهجي، مما يقلل من صلابة النتائج ويستدعي تدعيم التحليل بإجراءات تشخيصية واختبارات إضافية تضمن موثوقية الاستنتاجات..

يتضح أن الباحث لم يصحّ بشكل مباشر وصريح بنوع البيانات المستخدمة (هل هي كمية، نوعية، أم مختلطة)، إلا أنّ محتوى التحليل وطبيعة الأدوات الإحصائية المستخدمة يكشفان بوضوح أن البيانات كانت كمية بحتة مشتقة من القوائم المالية للشركات. فالدراسة تعتمد على متغيرات رقمية مثل الإيرادات غير التشغيلية، المصروفات، نمو المبيعات، معدل دوران الأصول وغيرها، إضافة إلى استخدام نماذج الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط، وهي جميعها أدوات لا تُستخدم إلا مع بيانات كمية. ويظهر ذلك في عرض الباحث لقيم المتوسطات والانحرافات والانحدارات الإحصائية، مثل استخدامه لمتغير NOE ودلالته الإحصائية عند مستوى ($p < 0.01$) ضمن نموذج الانحدار، مما يعكس بالتأكيد اعتمادًا على بيانات رقمية.

مدى وضوح تحديد نوع البيانات

يُلاحظ أنّ الدراسة لم تقدّم تصريحاً منهجياً واضحاً في القسم المرتبط بالمنهج أو أدوات جمع البيانات يحدد شكل البيانات المستخدمة أو يبرّر اختيارها، وهو جانب منهجي يُعدّ نقصاً في التوثيق العلمي. كما أن التحليل الوصفي الذي قدّمه الباحث اكتفى بعرض القيم الإحصائية دون أن يوضح مصدر البيانات أو طبيعتها بشكل صريح، رغم أن الجداول تضمنت قيماً كمية مثل الحدود الدنيا والقصوى والانحرافات المعيارية لمتغيرات مالية مختلفة. وبذلك يمكن القول إن نوع البيانات مفهوم ضمناً من التطبيق الإحصائي، لكنه لم يُذكر صراحة، مما يحدّ من اكتمال البعد المنهجي في صياغة التصميم البحثي.

استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

اعتمد الباحث على الإحصاءات الوصفية في تحليل بيانات الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٣، حيث استخدم مقاييس كمية مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحدين الأدنى والأقصى لوصف خصائص المتغيرات الأساسية كالإيرادات غير التشغيلية، والمصروفات، ومعدل نمو المبيعات، ودوران الأصول. وقد أوضح الباحث أن التحليل الوصفي استخدم لفهم الاتجاهات العامة وتحديد سلوك المتغيرات قبل الانتقال إلى التحليل الاستدلالي.

استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

يمكن القول إن الباحث استخدم أدوات وصفية مناسبة لطبيعة البيانات الكمية المستخرجة من القوائم المالية، غير أن الدراسة لم تُظهر تحليلاً عميقاً للتوزيع الإحصائي للبيانات أو اختباراً لافتراضات الانحدار (كالتوزيع الطبيعي أو وجود القيم الشاذة)، وهو ما يعد نقصاً منهجياً يقلل من دقة التوصيف الإحصائي للبيانات.

على مستوى الإحصاءات الاستدلالية، طبق الباحث تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات المتعلقة بأثر استراتيجيات الإدارة (القيادة بالتكلفة، والتميز) على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام إعادة التصنيف. وقد أظهر النموذج دلالة إحصائية قوية لبعض المتغيرات، مثل متغير الإيرادات غير التشغيلية (NOE) الذي حقق دلالة عند مستوى $(p < 0.01)$ ، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية

بين استراتيجية القيادة بالتكلفة وممارسة إعادة التصنيف

استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

هذا الاستخدام يعد منهجياً سليماً لبيانات كمية تعتمد على قياسات مالية متعددة الأبعاد، ويعكس قدرة الباحث على تحديد العلاقات التأثيرية بين المتغيرات. إلا أن الدراسة لم تتضمن اختبارات إضافية مثل اختبار (t) أو (F) لتقييم معنوية معاملات الانحدار الفردية أو الكلية، كما لم تذكر معاملات التحديد (R^2) أو درجات الحرية، ما يجعل التحليل الإحصائي الاستدلالي ناقص التوثيق من حيث العمق الفني. ومن ثم، فإن استخدام الانحدار كان مناسباً في المبدأ، لكنه جاء محدوداً من حيث الشرح والتحقق الإحصائي الدقيق.

في ضوء مراجعة نصوص الدراسة، يمكن الجزم بأن البحث لم يستخدم بيانات نوعية إطلاقاً، وبالتالي لم يلجأ إلى أي من أساليب تحليل البيانات النوعية مثل التحليل المضموني أو التحليل التركيبي. ويظهر ذلك من خلال طابع البيانات المستخدمة، والتي تتمثل في بيانات مالية كمية مستخرجة من القوائم المالية للشركات، إضافة إلى أن التحليل الإحصائي كان قائماً بالكامل على الإحصاءات الوصفية (متوسطات، انحرافات معيارية، حدود قصوى ودنيا) والإحصاءات الاستدلالية (تحليل الانحدار المتعدد)، وهي أدوات لا تُستخدم إلا مع البيانات العددية.

التعامل مع البيانات النوعية

بناءً على ذلك، فإن الدراسة لا تتضمن أي شرح أو منهجية خاصة للتعامل مع بيانات نوعية، لأنها لم تجمع أو تستخدم هذا النوع من البيانات أصلاً. فلا توجد مقابلات، ولا استبانات مفتوحة، ولا وثائق نصية تستدعي تحليلاً مضمونياً أو تركيبياً، كما لا توجد إشارة إلى إجراءات الترميز أو بناء المقاطع التحليلية أو أدوات التحقق من صدقية التحليل النوعي. ومن ثم، يمكن القول إن الدراسة قُدمت ضمن إطار منهجي كمي بحت، ولم يكن هناك أي توظيف لأساليب تحليل البيانات النوعية أو أي تبرير لعدم استخدامها، لأن طبيعة الأسئلة البحثية قامت بالكامل على بيانات مالية رقمية.



Thank You